ضوابط عرض الحديث النبوي على القرآن الكريم

(دراسة تطبيقية)

Guidelines of Appraising Prophetic Hadiths against the Quran: An Applied Study

الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد جامعة السلطان قابوس

الأستاذ المساعد د. أحمد بن يحيى الكندي جامعة السلطان قابوس

الأستاذ المساعد د. صالح بن أحمد البوسعيدي جامعة السلطان قابوس

الأستاذ المشارك د. محمد سعيد المجاهد جامعة السلطان قابوس

الملخص:

يهدف هذا البحث لوضع ضوابط لعرض الحديث النبوي على القرآن الكريم عند التعارض الظاهر بين معنى أو دلالة النصين، ومن الضوابط التي توصل لها التأكد أولاً من صحة الحديث، فلا فائدة من عرض حديث ضعيف أو موضوع على آيات القرآن الكريم الثابتة؛ والتأكد من وحدة الموضوع بين الحديث والآية القرآنية، فلا معنى لعرض حديث على آية وموضوعهما مختلف؛ وأن تكون الدلالة في النصين قطعية، فإذا كانت الدلالة ظنية فيهما أو في أحدهما فالأمر واسع ولا تعارض بين النصين؛ وأن لا يمكن الجمع بين تفسيري النصين، فإذا أمكن الجمع فلا تعارض.

Abstract:

This study seeks to identify guidelines to appraise the sayings of the Prophet (hadiths) against Quranic verses whenever there is a seeming contradiction in the signification or meaning of the two texts. Some of these guidelines include determining the authenticity of the hadith as it is moot to appraise a fabricated or weak hadith against an indubitable Quranic verse. Additionally, the hadith and verse in question should address the same issue as it is pointless to compare the two when they deal with different topics. Furthermore, the signification of both texts should be definitive. In the case of debatable signification, contradiction is ruled out as the signification of one or both texts is not definitive. Whenever both texts can be interpreted in the same sense, contradiction is also ruled out.

الكلمات المفتاحية: القرآن– الحديث –الضوابط – النقد– مقارنة

Keywords: Quran, Hadith, Guidelines, Criticism, Comparison

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل لنا رسولا يعلمنا الكتاب والحكمة، والصلاة والسلام على نبينا محمد الناطق بالحكمة، وعلى آله وصحبه الذين حافظوا على السنة فسمعوا مقالة نبينا صلى الله عليه وسلم فحفظوها وأدوها كما سمعوها، فرب مبلغ أوعى من سامع، وبعد.

فإن الله أنزل وحيًا متلوًا وهو القرآن الكريم ووحيًا غير متلو وهو السنة النبوية، فكلاهما من معين واحد، وقال تعالى {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (9)} [الحجر: 9] فحفظ الله هذا الدين وسخر له من العلماء من يحفظه ويفقهه ويذود عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تأويل الجاهلين ، وانتحال المبطلين ، وتحريف الغالين)[1].

مشكلة البحث:

إن نقد متن الحديث النبوي عملية علمية قائمة على قواعد وضوابط دقيقة، والأصل أن لا يخوض فيه إلا العلماء المتمكنون أهل الخبرة والدراية، ومن نقد المتن عرض الحديث على القرآن الكريم لنرى الموافقة أو المخالفة، وقد خاض في هذه المسألة من هم ليسوا من أهل العلم والدراية، أو من يجهل المعاني والمقاصد، وهي مسألة خطيرة جدًا، فكان لا بد من وضع ضوابط لعرض الحديث على القرآن الكريم، وجاء هذا البحث للإجابة على السؤال التالي:

ما الضوابط العلمية في عرض الحديث على القرآن؟ وعندها متى يعد الحديث معارضًا فيرد، أو موافقًا فيقبل؟

أهداف البحث:

1- ضبط مسألة نقد متن الحديث بعرضه على القرآن الكريم.
2- حصر عملية النقد بأهل الاختصاص الذين يملكون المؤهلات العلمية التي تمكنهم من الحكم على المتن بالصحة أو الضعف.

[1] السنن الكبرى، البيهقي، احمد بن الحسين 458هـ، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة،1994م، ت. محمد عبد القادر عطا (10/ 354).

منهجية البحث:

المنهج الذي استعمل في هذا البحث هو الاستقرائي بتتبع وجمع الضوابط التي يمكن الاعتماد عليها في ضبط عملية عرض الحديث على القرآن.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا لم نجد بحثًا متكاملًا في هذا الموضوع، ولكن هناك أفكار متناثرة في بطون الأبحاث والكتب استفدنا منها في هذا البحث، منها كتاب مقاييس نقد متون السنة للدميني، وكتاب صلاح الدين الإدلبي منهج نقد المتن.' إلا أن هذه الكتب قد ذكرت العرض على القرآن الكريم كمقياس لنقد المتن ولم تبين ضوابط هذا المقياس بشكل دقيق وواضح.

خطة البحث:

التمهيد

المطلب الأول: صحة الحديث

المطلب الثاني: وحدة الموضوع

المطلب الثالث: الدلالة القطعية في النصين

المطلب الرابع: عدم إمكانية الجمع بين النصين

الخاتمة

تمهيد

من مقاييس نقد المتن عند علماء النقد عرض متن الحديث على القرآن الكريم، وهو مقياس مختلف فيه؛ ففي حين لم يقبله الإمام الشافعي فقد جاء في كتابه اختلاف الحديث "وأن قول من قال: تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل لما وصفت، فأبان الله لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن ننتهي إليها لا أن لنا معها من الأمر شيئًا إلا التسليم لها واتباعها، ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها، وأن كل ما سواها من قول الآدميين تبع لها.[1] ولكن في استعمال هذا المقياس تخبط عند البعض فلا بد من وضع ضوابط لهذا المقياس.

قال ابن سيرين: "إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم"[2]، ولذا لا بد من النظر فيمن يتعامل بهذا الحديث فقبول الحديث ورده هو إثبات دين ورد دين، ومن يجرؤ على هذا، وممن نتقبل هذا، لقد أصبح القبول والرد عند البعض شهوة وشهرة وأصبح البعض يأخذ الحكم الذي يتفق مع شهوته ومصلحته وربما واقعه ولا ينظر لحال من يحكم ولا إلى مآل ما عمل به.

ومن هنا لا بد من توفر صفات فيمن يشتغل بهذا الدين وهي كثيرة ولكن من أهمها التدين القائم على مخافة الله تعالى، والتخصص الذي يؤهله للكلام في هذا الأمر الخطير جدًا.

ولا شك أن من يتكلم في غير اختصاصه فقد كلف على نفسه، وأنزلها منزلة لا تليق بها، فكيف إذا نصب نفسه مقررًا بأن هذا وحي وهذا ليس بوحي، يقول صلى الله عليه وسلم: (كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع)[3] فجعل من نفسه أذن، ينعق ببوق كل ناعق وكل حاقد على هذا الدين.

إن السلامة مع قوله صلى الله عليه وسلم: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)[4] فأمر التصحيح والتضعيف لا يعنيك وأنت غير مكلف به وغير مسؤول عنه يوم القيامة لأنك لست من أهله، ووضع نفسك في هذا المكان خيانة لله ورسوله وتضييع للأمانة، يقول صلى الله عليه وسلم: (إذا ضيعت الأمانة فانتظر

---

[1] اختلاف الحديث (8/ 596)

[2] الجرح والتعديل، ابن ابي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1952م، (15/2)

[3] الصحيح، مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار إحياء التراث، (10/1)

[4] السنن، الترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق بشار معروف، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ابواب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب 11(126/4).

الساعة، قيل: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال صلى الله عليه وسلم: إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة)[1].

لقد اختلط الحابل بالنابل في هذه الأيام فقد أصبح يتكلم في الحديث من هم ليسوا من أهله، ولا دراية لهم بعلوم الشريعة، والله تعالى يقول {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (43)} [النحل: 43] فأمر الذي لا يعلم بمسألة أن يسأل صاحب اختصاص فيها، والمنطق والواقع يقول بأن المريض يذهب إلى طبيب ليعالجه لا يذهب إلى مهندس، ولكن البعض جعل أمور الدين مشاع للجميع فمن حق كل مسلم أن يتكلم بالدين، وها إشكال كبير أوقع الناس في محاذير كثيرة نتيجة عدم الاختصاص.

يقول الإمام مسلم: إن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم انما هي لأهل الحديث خاصة لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم.[2]

ولما سئل ابن القيم: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ قال: هذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره وهذا شأن كل متبع مع متبوعه فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم.[3]

ونقرأ في كتب الرجال أن الأعمش وهو محدث له شأنه في الحديث يسأل إبراهيم النخعي، يقول: كان إبراهيم النخعي صيرفيًا في الحديث وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقي عليه فأعرض عليه ما سمعت.[4] ويقول: وكان يتوقى الشهرة، ولا يجلس إلى أسطوانة.[5]

---

[1] الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1.(8/ 104).

[2] التمييز، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، السعودية، مكتبة الكوثر، ط3، 1410هـ ص218

[3] المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1970م، ص43-44

[4] الجرح والتعديل، ابن ابي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، بيروت، دار إحياء التراث ط1، 1952م (2/ 17)

[5] طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، تحقيق أكرم البوشي وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1996م (1/ 146)

وهذا الأوزاعي مع جلالة قدره في الحديث وعلو شأنه فيه يقول: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركنا.[1]

المطلب الأول

صحة الحديث

لا يمكن النظر في عرض الحديث على القرآن إلا إذا ثبتت صحة الحديث، أما الضعيف والموضوع فهو مردود بذاته، وقد حفلت كتب النقد بعرض الأحاديث الموضوعة على القرآن مع ثبوت وضعها وكذبها من خلال الإسناد، وهذا لا معنى له.

عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمرت بهم سحابة، فنظر إليها، فقال: «ما تسمون هذه؟» قالوا: السحاب، قال: «والمزن» قالوا: والمزن، قال: «والعنان» قالوا: والعنان " قال أبو داود: «لم أتقن العنان جيدًا» قال: «هل تدرون ما بعد ما بين السماء والأرض؟» قالوا: لا ندري، قال: «إن بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك» حتى عد سبع سماوات «ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش ما بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك»[2]

قالوا هذا الحديث منكر المعنى لمخالفته القرآن الذي جعل الملائكة أولي أجنحة بينما جعلوا هنا أوعالًا لها أظلاف، قال تعالى {الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (1)} [فاطر: 1]، وقالوا هذا الحديث جعل حملة العرش تيوسًا، والتيس يذكر في معرض الذم، وأيضا في هذه الرواية وصف الله بالفوقية، في موطن يشعر بالفوقية الحسية، فكأنه يحمله العرش وحملته، وهذا معنى منكر، وليس هذا التعبير على نمط تعبير القرآن. [3]

---

[1] الجرح والتعديل، ابن ابي حاتم، (21/2)

[2] السنن، ابو داود،، سليمان بن الأشعث، كتاب السنة، باب الجهمية تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار، ط1، 2009م (4/ 231)، المسند، ابن حنبل، أحمد، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط1، 1975م، (367/2)

[3] أنظر الكلام على هذا الحديث، منهج نقد المتن عند علماء المسلمين، الأدلبي، صلاح الدين، بيروت، دار الآفاق، ط1، 1983م، ص250-251

كذلك نرى بعض شراح الحديث الذين لم ينظروا إلى ضعفه أولوا المعنى فقالوا ملائكة على صورة الأوعال.[1]

والحديث حسنه ابن تيمية[2] وتلميذه ابن قيم الجوزية[3] واستدلا به على فوقية الذات نصرة لمذهبهما في ذلك.

إلا أن الحديث ضعيف، فقد ذكره ابن عدي[4] من ضعيف حديث يحيى بن العلاء وهو أحد رواته، والقيسراني[5]، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية[6]، والمناوي[7]، وأحمد شاكر[8]، والألباني[9]، وشعيب الأرناؤوط[10]، وغيرهم.

أمام هذا الضعف للحديث فإنه لا حاجة للاشتغال بمعارضته للقرآن فهو لضعفه لا يقوم مقام معارض للقرآن.

---

[1] أنظر تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، المباركفوري، محمد بن عبدالرحمن، كتاب أبواب التفسير، باب سورة الممتحنة بيروت، دار الكتب العلمية، (165/9)، عون المعبود شرح سنن أبو داود، العظيم أبادي، محمد أشرف بن أمير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ، (6/13)

[2] أنظر منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، احمد بن عبدالحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، السعودية، جامعة محمد بن سعود، ط1، 1986م (378/8)

[3] اجتماع الجيوش الاسلامية، ابن قيم الجوزية، محمد بن ابي بكر، تحقيق زائد النشيري، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط1، 1431هـ (163/2)

[4] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ابو احمد، تحقيق عادل عبدالموجود وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م (28/9)

[5] ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني، محمد بن طاهر، تحقيق عبدالرحمن الفريوائي، الرياض دار السلف، ط1، 1996م (1869/4)

[6] العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، باكستان، دار العلوم الأثرية، ط2، 1981م (8/1)

[7] كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، المناوي، محمد بن إبراهيم، تحقيق محمد إسحاق محمد، بيروت، الدار العربية، ط1، 2004م (111/5)

[8] أنظر حاشية مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد شاكر(375/2 – 377)

[9] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، محمد ناصر الدين، الرياض، دار المعارف، ط1، 1992م (398/3)

[10] أنظر حاشية مسند الإمام أحمد بتحقيق شعيب الأرناؤوط (293/3)

المطلب الثاني

وحدة الموضوع

نجد في بعض الأحيان أن الحديث الذي عرض على القرآن يختلف موضوعه عن موضوع الآية القرآنية، وقد يتفقان في الموضوع العام، كما في الحديث الذي سأذكره فالحديث والآية يتفقان في موضوع خلق الكون، لكن من حيث التفصيل فالآية تتحدث عن أصل خلق الكون، والحديث يتحدث عن التفاصيل بعد الخلق.

فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه حديث التربة والذي كان مدار إشكال منذ القرن الثالث الهجري قال:حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي فَقَالَ: «خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ»، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْبِسْطَامِيُّ وَهُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، وَسَهْلُ بْنُ عَمَّارٍ، وَإِبْرَاهِيمُ ابْنُ بِنْتِ حَفْصٍ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ حَجَّاجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ.[1]

فهناك من أعله سندًا ومتنًا منهم علي بن المديني ويحي بن معين والبخاري وابن مهدي والبيهقي وابن تيمية وابن القيم ومن المعاصرين وابن عثيمين وابن باز وسليمان الدبيخي وغيرهم.

ومنهم من صححه سندًا ومتنًا منهم ابن حبان وابن الأنباري وابن الجوزي واحمد شاكر والألباني والمعلمي اليماني والدكتور شرف القضاة وغيرهم.

ولا نريد الخوض في أدلة كل فريق بالتفصيل فليس هذا مكانه، ولكني سأعرض ما يتعلق بالموضوع وهو نقد المتن فقط، فمن رده قال هو معارض بقول الله تعالى {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (4)} [السجدة: 4]، وغيرها من الآيات الدالة على هذا، فالقرآن ذكر الخلق في ستة أيام، والحديث ذكر أنها سبعة أيام، والأعداد دلالتها قطعية فالتعارض واضح فيقدم القرآن ويرد الحديث حتى ولو قلنا بصحة سنده.

[1] الصحيح، مسلم بن الحجاج، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي (4/ 2149).

ويرى أصحاب الرأي الآخر بأن الموضوع مختلف وبالتالي لا تعارض، ويمكن سوق أدلة على هذا، منها رواية أخرى لهذا الحديث جمعت بين ما ورد في الآيات وما في الحديث فقد أخرج النسائي في سننه الكبرى رواية فقال: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِي قَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنَّ اللهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرَضِينَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَوْمَ السَّابِعِ، وَخَلَقَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَالشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَالتِّقْنَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَالنُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَالدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَآدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَخَلَقَ أَدِيمَ الْأَرْضِ أَحْمَرَهَا وَأَسْوَدَهَا، وَطَيِّبَهَا وَخَبِيثَهَا، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ آدَمَ الطِّيِّبَ وَالْخَبِيثَ»[1] والحديث صحيح.[2]

فالعطف بين الموضوعين دل على المغايرة، فالأول في أصل الخلق، والثاني في تفاصيل ما جرى على الأرض بعد خلقها، وقد بين الدكتور شرف القضاة[3] في بحث له حول هذا الحديث أنه يمكن الجمع بين الحديث والقرآن الكريم أن الحديث يفصل ما حدث في الأرض في يوميها الأخيرين فقط، ولا يتحدث عن خلق الأرض، ولا عن خلق السماء، وأن الحديث يتفق مع ما أثبته العلماء من خلال العلوم الطبيعية، وقال: في الحديث إعجاز علمي واضح، فإن الترتيب الوارد في الحديث هو نفسه ما توصل إليه العلم بعد قرون طويلة من البحث، ولا يمكن أن يكون ذلك بمحض الصدفة.

إذن كيف نرد الحديث بمعارضته للقرآن والموضوع مختلف، فعلى الناقد أن يتأكد من وحدة الموضوع قبل البحث عن أسباب للرد بمجرد التعارض الظاهر.

---

[1] السنن الكبرى، النسائي، أحمد بن شعيب، كتاب التفسير، باب سورة السجدة، تحقيق حسن شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م (10/ 213)

[2] مختصر العلو للعلي العظيم، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق محمد ناصر الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1991م، ص112، وقال الحديث جيد الاسناد، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني، محمد ناصر الدين، الرياض، مكتبة المعارف، ط1 (2/ 726) قال ورجاله ثقات.

[3] هل يتعارض الحديث الصحيح مع القرآن الكريم أو العلم حديث خلق الله التربة يوم السبت نموذجا، القضاة، شرف، مجلة البيان، العدد التاسع، 2011م، كوالالمبور، جامعة الملايا، ص223-249

المطلب الثالث

الدلالة القطعية في النصين

القرآن الكريم من حيث الثبوت فهو قطعي الثبوت لكن من حيث الدلالة فبعض آياته قطعية الدلالة وبعضها الآخر ظني الدلالة، والحديث من حيث الثبوت فمعظمه ظني الثبوت فالأحاديث المتواترة قلية جدًا بالنسبة لمجموع الحديث الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم، أما من حيث الدلالة فهي كالقرآن منها قطعي ومنها ظني الدلالة.

فالنص قطعي الدلالة: ما دل على معنى واحد مستقل في الفهم، والنص ظني الدلالة: ما دل على أكثر من معنى وأحتاج إلى بيان المعنى المراد.

ودلالة اللفظ على المعنى تقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: باعتبار وضع اللفظ للمعنى: وهي أربعة: الخاص _ العام _ المشترك _ المؤول.

الثاني: باعتبار دلالة اللفظ على المعنى: وهو قسمان: واضح الدلالة: وهو الظاهر _ النص _ المفسَّر _ المحكَم، وغير واضح الدلالة: وهو الخفي _ المشكِل _ المجمَل _ المتشابه.

الثالث: باعتبار استعمال اللفظ في المعنى: وهي أربعة: الحقيقة_ المجاز _ الصريح _ الكناية.

الرابع: باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى: وهي أربعة أيضًا: عبارة النص _ إشارة النص –دلالة النص _ اقتضاء النص[1].

عند عرض الحديث المخالف من حيث الظاهر للآية، فهناك احتمالات من حيث الدلالة.

الآية قطعية الدلالة والحديث قطعي الدلالة

الآية قطعية الدلالة والحديث ظني الدلالة

الآية ظنية الدلالة والحديث قطعي الدلالة

الآية ظنية الدلالة والحديث ظنية الدلالة

[1] ر: كشف الأسرار شرح أصول البَزْدَوي،البخاري (1/ 196) _إفاضة الأنوار على أصول المنار لابن ملك، الحَصْكَفِي (ص 53)

والذي يعرض على القرآن هو ما كان قطعي الدلالة فيهما وهو القسم الأول، لأن المعاني محددة ولا مجال للاجتهاد فيها فهي لا تحتمل أكثر من معنى، وما عدا هذا من الأقسام المذكورة فالأمر فيها واسع جدًا.

فعلى سبيل المثال حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: "سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بني زريق، يقال له لبيد بن الأعصم، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة وهو عندي، لكنه دعا ودعا، ثم قال: " يا عائشة، أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه، أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ فقال: مطبوب، قال: من طبه؟ قال: لبيد بن الأعصم، قال: في أي شيء؟ قال: في مشط ومشاطة، وجف طلع نخلة ذكر. قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذروان " فأتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناس من أصحابه، فجاء فقال: «يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحناء، أو كأن رءوس نخلها رءوس الشياطين» قلت: يا رسول الله: أفلا استخرجته؟ قال: «قد عافاني الله، فكرهت أن أثور على الناس فيه شرا» فأمر بها فدفنت".[1]

"كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر، حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن، قال سفيان: وهذا أشد ما يكون من السحر، إذا كان كذا، فقال: " يا عائشة، أعلمت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه".[2]

قالوا هذا الحديث مردود وإن كان في الصحيحين فهو معارض بقول الله تعالى {وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا (45) وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا (46) نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا (47) انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا (48)} [الإسراء: 45 – 48]

وقوله تعالى {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (5) قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (6) وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا (7) أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا (8) انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا (9)} [الفرقان: 5 – 9]

---

[1] الصحيح، البخاري، كتاب الطب، باب السحر، (7/ 136)، الصحيح، مسلم، كتاب السلام باب السحر (1719/4)

[2] الصحيح، البخاري، كتاب الطب، باب السحر، (7/ 137).

قال الشنقيطي: وأما قوله تعالى: إذ يقول الظالمون إن تتبعون إلا رجلًا مسحورًا فمعناه أنهم يزعمون أنه – صلى الله عليه وسلم– مسحور أو مطبوب، قد خبله السحر فاختلط عقله فالتبس عليه أمره، يقولون ذلك لينفروا الناس عنه، وقال مجاهد: «مسحورًا» أي: مخدوعًا، مثل قوله فأنى تسحرون أي: من أين تخدعون. ومعنى هذا راجع إلى ما قبله؛ لأن المخدوع مغلوب في عقله، وقال أبو عبيدة: مسحورًا معناه أن له سحرًا أي: رئة فهو لا يستغني عن الطعام والشراب، فهو مثلكم وليس بملك، كقولهم (مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق)، وقوله عن الكفار (ما هذا إلا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون ولئن أطعتم بشرًا مثلكم إنكم إذا لخاسرون) ونحو ذلك من الآيات. ويقال لكل من أكل أو شرب من آدمي أو غيره: مسحور ومسحر، وإذا علمت أن أقوال العلماء في قوله «مسحورًا» راجعة إلى دعواهم اختلال عقله بالسحر أو الخديعة، أو كونه بشرًا علمت أنه لا دليل في الآية على منع بعض التأثيرات العرضية التي لا تعلق لها بالتبليغ، والتشريع.[1]

وهكذا نرى المفسرين ذكروا معاني متعددة لمعنى مسحورًا، وكلها يستوعبها السياق القرآني فقد روي عن ابن عباس، في قوله: {مَسْحُورًا} قال: يريد مخلوقًا.[2]

وقال ابن القيم: سحر البيان وسحر الوهم وسحر الاستعانة بالأرواح الخبيثة.[3]

قال الخطيب: «إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا» قد مسّه طائف من الجنّ، فاضطرب عقله، واحتلّ تفكيره، وأصبح يهذى بهذا القول الذي يردّده، ولا يملّ ترديده.. «إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ» (25: المؤمنون).[4]

وقال أبو السعود: (إلا رجلًا مسحورًا) أي: سحر فجن أو رجلًا ذا سحر، أي: رئة يتنفس أي: بشرًا مثلكم.[5]

وقال ابن عطية: أي قد سحر فهو لا يرى مراشده، ويحتمل مسحورًا أن يكون من السحر وهي الرؤية فكأنهم ذهبوا إلى تحقيره، أي رجلًا مثلكم في الخلقة، ذكره مكي وغيره.[6]

---

[1] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، محمد الأمين، بيروت، دار الفكر، 1995م (4/61 -62)

[2] التفسير البسيط، الواحدي، علي بن أحمد، الرياض، جامعة محمد بن سعود، ط1، 1430هـ (13/ 354)

[3] إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، تحقيق محمد عبدالسلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1991م (3/257)

[4] التفسير القرآني للقرآن، الخطيب، عبدالكريم يونس، القاهرة، دار الفكر (8/ 496)

[5] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ابو السعود، محمد بن محمد، بيروت، دار إحياء التراث العربي (5/ 176)

[6] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، عبد الحق بن غالب، تحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ (4/ 201)

إن المؤيدين للرواية يحاجون المنكرين بأنه إذا كان الأمر كذلك فكيف نحمل الآية على معنى واحد من هذه المعاني ونرد به الحديث، علاوة على أن السحر الذي في الحديث ليس الذي يقصدونه وهو التأثير على العقل بحيث أصبح يهذي ولا يدري ماذا يقول، فالروايات تدل على أنه سحر بأمر محدد وهو عدم قدرته على إتيان النساء وهذا جاء صريحًا في رواية البخاري، وفي بعض الروايات كنَّت قال: فقالت يخيل إليه أن يفعل الشيء ولا يفعله، يصنع الشيء ولا يصنعه، ولما دعا الله خاطب عائشة فقال: أما شعرت، وفي رواية أما علمت أن الله أفتاني.

وعليه وفق هذا الرأي إذن فلا روايات الحديث تحتمل المعنى الذي حصروه وقرروه، ولا معاني الآيات تسعفهم في ذلك، فكيف يُتجرأ على رد حديث في الصحيحين بمجرد توهم التعارض.

المطلب الرابع

عدم إمكانية الجمع بينهما

من المعروف أن التعارض بين نصين هو تقابلهما على وجهٍ يمنع كلّ واحد منهما مقتضى صاحبه[1]، ومن الأمور التي يجب التنبه لها في هذه المسألة النظر في النصين المتعارضين من حيث الظاهر هل يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن، فإذا أمكن الجمع فلا معنى لرد الحديث بالمعارضة.

قال الأدلبي: من جهة الدلالة فالقرآن والحديث نصوصهما قد تكون قطعية الدلالة على المعاني المستفادة منها، وقد تكون ظنية الدلالة، ولتحقق المخالفة بين نصوص القرآن والسنة ينبغي أن يكون النصان لا يحتملان التأويل، فإذا كان النصان أحدهما أو كلاهما يحتمل التأويل، وبالتالي فالجمع بينهما ممكن فلا مخالفة بين النصين، ولا داعي لرد الحديث لمجرد الاشتباه بأنه مخالف للقرآن.[2]

وأذكر مثالًا على ذلك حديث فاطمة بنت قيس في المبتوتة: فعن أبي بكر بن أبي الجهم، قال: سمعت فاطمة بنت قيس، تقول: أرسل إلي زوجي أبو عمرو بن حفص بن المغيرة، عياش بن أبي ربيعة بطلاقي، وأرسل معه بخمسة آصع تمر، وخمسة آصع شعير، فقلت: أما لي نفقة إلا هذا؟ ولا أعتد في منزلكم؟ قال: لا، قالت: فشددت علي ثيابي، وأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال: «كم طلقك؟» قلت: ثلاثا، قال: «صدق، ليس لك نفقة، اعتدي في بيت ابن عمك ابن أم مكتوم، فإنه ضرير البصر، تلقي ثوبك عنده،

1 شرح الإِسْنَوي على المنهاج (ج 2 / 287) _ الإبهاج شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السُّبْكي (ج2 / 273)

[2] منهج نقد المتن، الأدلبي، بيروت، دار الآفاق، ط1، 1983م، ص239-240

فإذا انقضت عدتك فآذنيني» قالت: فخطبني خطاب منهم معاوية، وأبو الجهم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن معاوية ترب، خفيف الحال، وأبو الجهم منه شدة على النساء – أو يضرب النساء، أو نحو هذا –، ولكن عليك بأسامة بن زيد»[1].

هذا الحديث رده عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمعارضته قول الله تعالى [يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا (1)] [الطلاق: 1].

قال أبو إسحاق: كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفا من حصى فحصبه به، فقال: ويلك تحدث بمثل هذا، قال عمر: لا نترك كتاب الله، وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) [سورة الطلاق، آية 1][2].

بينما نجد عائشة رضي الله عنها لا ترد الحديث وإنما تجمع بينه وبين الآية بأن الحديث خاص بفاطمة ومن كان على حالها في وقت طلاقها.

فقد روى البخاري من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، قال عروة ابن الزبير لعائشة: ألم تري إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت؟ فقالت: بئس ما صنعت، قال: ألم تسمعي في قول فاطمة؟ قالت: أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث[3].

---

1 الصحيح، مسلم، (2/ 1119) كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثى لا نفقة لها

2 الصحيح، مسلم، (1118/2) كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثى لا نفقة لها، السنن، أبو داود، سليمان بن الأشعث 275هـ، دار الفكر، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد (288/2) كتاب الطلاق، باب من أنكر على فاطمة بنت قيس، السنن، الدارقطني، علي بن عمر 385هـ، دار المعرفة، بيروت، 1966م، ت. السيد عبد الله المدني (25/4) كتاب الطلاق والخلع والإيلاء، السنن الكبرى، البيهقي، احمد بن الحسين 458هـ، كتاب النفقات، باب المبتوتة لا نفقة لها الا ان تكون حاملا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة،1994م، ت. محمد عبد القادر عطا (475/7)

3 الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل (توفي 256هـ) تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، 1987م، ط3، باب قصة فاطمة بنت قيس، ج5 ص2039، الصحيح، مسلم بن الحجاج، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، ج2 ص1120-1121، السنن، أبو داود، باب من أنكر ذلك على فاطمة، ج2 ص288، السنن الكبرى، البيهقي، باب ما جاء في قول الله تعالى (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) ج7 ص432.

قال البخاري[1]: وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه: عابت عائشة أشد العيب، وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها، فلذلك أرخص لها النبي صلى الله عليه وسلم.

فعائشة رضي الله عنها بينت أن سبب إخراج فاطمة بنت قيس من بيتها، أنها كانت في مكان موحش فخيف على ناحيتها ولذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنها عابت عليها أشد العيب عدم ذكرها للسبب، فلم ترد حديثها ولكنها خصصته بحالها.

ومن هنا نرى اختلاف الفقهاء أيضا في التعامل مع الحديث، فالحنفية قالوا لها السكنى والنفقة، ولم يأخذوا بالحديث بل ردوه وعللوه بعلل كثيرة منها المعارضة بالقرآن والسنة، والشذوذ، والاضطراب، وغيرها، وأنكروا على من أخذ به، والمالكية والشافعية قالوا لها السكنى ولا نفقة لها، فقد ثبت عندهم في حديث فاطمة والذي يرويه الشافعي عن مالك عدم النفقة فقط ولم تذكر السكنى، وأثبتوا السكنى بالقرآن، واعتبروا قول عائشة في شأن فاطمة مخصص للآية، فهو خاص لمن كان عندها سبب، فتسقط السكنى به، الحنابلة فقد أخذوا بظاهر الحديث وقالوا لا سكنى لها ولا نفقة، وأنكروا على من رد الحديث من الصحابة وغيرهم.[2]

---

[1] الصحيح، البخاري، اباب قصة فاطمة بنت قيس، ج5 ص2039 معلقاً.

[2] أنظر موقف المذاهب الأربعة من حديث فاطمة بنت قيس في المبتوتة في ضوء إنكار عمر وعائشة عليها، أبو حماد، زياد، مجلة دراسات / الجامعة الأردنية، المجلد 24، علوم الشريعة والقانون، العدد1، أيار 2007م. وأنظر أيضا روايات سبب إسقاط سكنى ونفقة فاطمة بنت قيس بعد طلاقها ثلاثا (دراسة نقدية)، أبو حماد، زياد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، العدد1، 2006م و روايات رد عمر بن الخطاب لحديث فاطمة بنت قيس في المبتوتة (نقد ودراسة)، أبو حماد، زياد، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، العدد2، 2006م.

الخاتمة:

وبعد هذا العرض في ضوابط عرض الحديث على القرآن الكريم توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- لا بد من التأكد من صحة الحديث، فلا فائدة من عرض حديث ضعيف أو موضوع على القرآن الكريم، وعليه فيشترط في الحديث الذي يعرض على القرآن أن يكون صحيحًا.

2- لا بد أن يكون موضوع الحديث والآية واحد، فلا معنى لعرض حديث على آية وموضوعهما مختلف، فإذا اختلف الموضوعان فلا معنى لعرض الحديث على القرآن

3- لا بد أن تكون الدلالة في النصين قطعية، فإذا كانت الدلالة ظنية فيهما أو في أحدهما فالأمر واسع ولا تعارض بين النصين.

4- وأن لا يمكن الجمع بين النصين، فإذا أمكن الجمع الحديث والآية القرآنية فلا تعارض، وإذا لم يمكن الجمع وتوفرت الضوابط السابق عرضنا الحديث على القرآن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

1. اجتماع الجيوش الاسلامية، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، تحقيق زائد النشيري، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط1، 1431هـ.
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، محمد بن محمد، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ.
3. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1991م.
4. تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990م.
5. التفسير البسيط، الواحدي، علي بن أحمد، الرياض، جامعة محمد بن سعود، ط1، 1430هـ.
6. التفسير القرآني للقرآن، الخطيب، عبد الكريم يونس، القاهرة، دار الفكر، 1390 هـ.
7. التمييز، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، السعودية، مكتبة الكوثر، ط3، 1410هـ.
8. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، بيروت، دار إحياء التراث ط1، 1952م.
9. ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني، محمد بن طاهر، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، الرياض دار السلف، ط1، 1996م.
10. روايات رد عمر بن الخطاب لحديث فاطمة بنت قيس في المبتوتة (نقد ودراسة)، أبو حماد، زياد، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، العدد2، 2006م.
11. روايات سبب إسقاط سكنى ونفقة فاطمة بنت قيس بعد طلاقها ثلاثًا (دراسة نقدية)، أبو حماد، زياد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، العدد1، 2006م.
12. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني، محمد ناصر الدين، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1995م.
13. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، محمد ناصر الدين، الرياض، دار المعارف، ط1، 1992م
14. السنن، الترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1975م.
15. السنن، ابو داود، سليمان بن الأشعث، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار، ط1، 2009م.

16. السنن، الدارقطني، علي بن عمر 385هـ، دار المعرفة، بيروت، 1966م، ت. السيد عبد الله المدني.
17. السنن الكبرى، البيهقي، احمد بن الحسين 458هـ، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة،1994م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
18. السنن الكبرى، النسائي، أحمد بن شعيب، تحقيق حسن شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م
19. الصحيح، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1954م.
20. الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، 1987م، ط3.
21. طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، تحقيق أكرم البوشي وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1996م.
22. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، باكستان، دار العلوم الأثرية، ط2، 1981م.
23. عون المعبود شرح سنن أبو داود، العظيم أبادي، محمد أشرف بن أمير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ.
24. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
25. كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، المناوي، محمد بن إبراهيم، تحقيق محمد إسحاق محمد، بيروت، الدار العربية، ط1، 2004م.
26. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، عبد الحق بن غالب، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ.
27. مختصر العلو للعلي العظيم، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق محمد ناصر الدين، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1991م.
28. المسند، ابن حنبل، أحمد، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط1، 1975م.
29. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1970م.

30. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، السعودية، جامعة محمد بن سعود، ط1، 1986م.
31. منهج نقد المتن عند علماء المسلمين، الأدلبي، صلاح الدين، بيروت، دار الآفاق، ط1، 1983م.
32. موقف المذاهب الأربعة من حديث فاطمة بنت قيس في المبتوتة في ضوء إنكار عمر وعائشة عليها، أبو حماد، زياد، مجلة دراسات / الجامعة الأردنية، المجلد 24، علوم الشريعة والقانون، العدد1، أيار 2007م.
33. هل يتعارض الحديث الصحيح مع القرآن الكريم أو العلم حديث خلق الله التربة يوم السبت نموذجًا، القضاة، شرف، مجلة البيان، العدد التاسع، 2011م، كوالالمبور، جامعة الملايا.

REFERENCES

AbË DÉwud, SulaymÉn, MuÍammad bin al-AshÑath. *al-Sunan*. ed. MuÍammad MuÍyÊ al-Din ÑAbd al-×amÊd. Beirut: Dar al-Fikr.

AbË DÉwud, SulaymÉn, MuÍammad bin al-AshÑath. *al-Sunan*. ed. ShuÑayb al-ArnÉ'oËÏ wa-ÓkharËn. Dar al-RisÉlah al-ÑÓlamiyyah, 1st Edition, 2009.

AbË ×ammÉd, ZiyÉd. *Mawqif al-MadhÉhib al-ArbaÑah min ×adÊth FÉÏimah bint Qays FÊ al-MabtËtah fi Öaw' InkÉr ÑUmar wa ÑÓ'ishah ÑAliha*. Majallat DirasÉt, al-JamiÑah al-Urduniyyah, V24, ÑUlËm al-SharÊÑah wa al-QÉnËn, No1, May 2007.

AbË ×ammÉd, ZiyÉd. *RiwÉyÉt Radd ÑUmar ibn al-KhaÏÏÉb li-×adÊth FÉÏimah bint Qays FÊ al-MabtËtah (Naqad Wa DirÉsah)*. Majallat JamiÑat Dimashq, V22, No2, 2006.

AbË ×ammÉd, ZiyÉd. *RiwÉyÉt Sabab IsqÉÏ SuknÉ Wa Nafaqat FÉÏimah bint Qays BaÑd ÙalÉqiha ThalÉthan (DirÉsah Naqdiyah)*. al-Majallah al-Urduniyyah fi al-DirÉsÉt al-Islamiyyah, JamiÑat Ól al-Bayt, No1, 2006.

AbË al-SuÑËd, MuÍammad bin MuÍammad. *IrshÉd al-ÑAql al-SalÊm 'lÉ MazÓyÉ al-Qur'Én al-KarÊm*. Beirut: Dar 'IÍÊÉ' al-TurÉth al-ÑArbÊ.

al-AlbÉnÊ, MuÍammad bin NaÎir al-Din. *Silsilat al-aÍÉdÊth al-ØaÍÊÍah wa-shay' min FiqhihÉ wa-FawÉ'idihÉ*, al-RiyÉÌ: Maktabat al-MaÑÉrif, 1st Edition.

al-AlbÉnÊ, MuÍammad bin NaÎir al-Din. *Silsilat al-aÍÉdÊth al-ÖaÑÊfah wa al-MawÌËÑah*. Al-RiyÉÌ: Dar al-MaÑÉrif, 1st Edition, 1992.

al-ÑAÐÊm ÓbÉdÊ, MuÍammad Ashraf bin AmÊr. *ÑAwn al-MaÑbËd SharÍ Sunan AbÊ DÉwud*. Beirut: Dar al-Kutub al-ÑIlmiyyah, 2nd Edition, 1415.

al-BayhaqÊ, AÍmad bin al-×usayn. *al-Sunan al-KubrÉ*. ed. MuÍammad ÑAbd al-QÉdr ÑAÏÉ, Makkah: Dar al-BÉz, 1994.

Al-Bukhari, MuÍammad bin IsmÉÑÊl. *al-Øahih*. ed. MuÍammad Zuhayr al-NÉÎr. Dar Ùawq al-Najat.

Al-Bukhari, MuÍammad bin IsmÉÑÊl. *al-Sahih*. ed. MuÎtafÉ DÊb al-Bagha. Beirut: Dar Ibn KathÊr, al-YamÉmah, 3rd Edition, 1987.

al-DÉrquÏnÊ, ÑAlÊ bin ÑÕmar. *al-Sunan*, ed. Al-sayyid ÑAbd AllÉh al-MadanÊ. Beirut: Dar al-MaÑrifah, 1966.

al-DhahabÊ. MuÍammad bin AÍmad. *MukhtaÎar al-ÑUlËw lil-ÑAlÊ al-ÑAÐÊm*. ed. MuÍammad NÉÎr al-DÊn. Beirut: al-Maktab al-IslÉmÊ, 2nd Edition, 1991.

al-IdlibÊ, ØalÉÍ al-DÊn. *Manhaj Naqd al-Matn ÑInd ÑUlamÉ' al-MuslimÊn*. Beirut: DÉr al-ÓfÉq, 1st Edition, 1983.

al-KhaÏÊb, ÑAbd al-KarÊm YËnus. *Al-TafsÊr al-Qur'ÉnÊ lil-Qur'Én*. Cairo: Dar al-Fikr.

al-MubÉrakfËrÊ, MuÍammad bin ÑAbd al-RaÍmÉn. *TuÍfat al-AÍwadhÊ SharÍ JamiÑ al-TirmidhÊ*. Beirut: Dar al-Kutub al-ÑIlmiyyah.

al-MunÉwÊ, MuÍammad bin IbrahÊm. *Kashf al-ManÉhij wa al-TanÉqÊÍ fÊ TakhrÊj AÍÉdÊth al-MaÎÉbÊÍ*. ed. MuÍammad IsÍÉq MuÍammad. Beirut: al-DÉr al-ÑArabÊyyah, 1st Edition, 2004.

al-NasÉ'Ê, AÍmad bin ShuÑayb, *al-Sunan al-KubrÉ*. ed. ×asan ShalabÊ. Beirut: Mu'asasat al-RisÉlah, 2001.

al-QuÌÉh, Sfarf. *Hal YataÑÉrÌ al-×adÊth al-ØaÍÊÍ maÑa al-Qur'an al-KarÊm aw al-ÑIlm? ×adÊth khalq allÉh al-Turbat NamËdhajan*. jamiÑat al-MalÉyÉ, Majllat al-BayÉn, No 9, 2001.

al-Tirmedhi, MuÍammad bin ÑÔsÉ. *al-Sunan*. ed. AÍmad ShÉkir wa-ÓkharËn. Egypt: Maktabat wa MaÏbaÑat MuÎÏafÉ al-BÉbÊ al-×alabÊ, 2nd Edition, 1975.

al-WÉÍidÊ, ÑAlÊ bin AÍmad. *al-TafsÊr al-BasÊÏ*. al-RiyÉÌ: JamiÑat MuÍammad ibn SaÑËd, 1st Edition, 1430.

Ibn AbÊ ×Étim, ÑAbd al-RaÍmÉn bin MuÍammad. *al-JarÍ Wa al-TaÑdÊl*. Beirut: Dar 'IÍÊÉ' al-TurÉth, 1st Edition. 1952.

Ibn al-JawzÊ, AbË al-Faraj, ÑAbd al-RaÍmÉn bin ÑAlÊ. *al-ÑIlal al-MutanÉhiyah fi al-AÍÉdÊth al-WÉhiyah*. ed. IrshÉd al-×aq al-AtharÊ. Pakistan: Dar al-ÑulËm al-Athariyyah, 2nd Edition, 1981.

Ibn al-QaysarÉnÊ, MuÍammad bin ÙÉhÊr. *DhakhÊrat al-×uffÉÐ*. ed. ÑAbd al-RaÍmÉn al-Firywa'Ê. al-RiyÉÌ: Dar al-Salaf, 1st Edition, 1996.

Ibn ÑAbd al-HÉdÊ, MuÍammad bin AÍmad. *ÙabaqÉt ÑUlamÉ' al-×adÊth*. ed. Akram al-BËshÊ wa-ÓkharËn. Beirut: Mu'asasat al-RisÉlah, 2nd Edition, 1996.

Ibn ÑAdÊ al-JurjÉnÊ, AbË AÍmad. *Al-KÉmil fÊ ÖuÑafÉ' al-RijÉl*. ed. ÑÓdil ÑAbd al-MawjËd wa-ÓkharËn. Beirut: Dar al-Kutub al- ÑIlmiyyah, 1st Edition, 1997.

Ibn ÑAÏiyah, ÑAbd al-×aq bin GhÉlib. *al-MuÍarrar al-WajÊz fÊ TafsÊr al-KitÉb al-ÑAzÊz*. ed. ÑAbd al-SlÉm ÑAbd al-ShÉfÊ MuÍammad. Beirut: Dar al-Kutub al- ÑIlmiyyah, 1st Edition, 1422.

Ibn ×anbal, AÍmad. *al-Musnad*. ed. AÍmad ShÉkir. Cairo: DÉr al-×adÊth, 1st Edition, 1975.

Ibn Qayyim al-JawzÊyyah, MuÍammad bin AbÊ Bakr. *Al-ManÉr al-MunÊf fÊ al-ØaÍÊÍ wa al-ÖaÑÊf*. ed. ÑAbd al-FattÉÍ AbË Ghuddah. ×alab: Maktabat al-MaÏbuÑÉt al-IslÉmiyyah, 1st Edition, 1970.

Ibn Qayyim al-JawzÊyyah, MuÍammad bin Abi Bakr. *IjtimÉÑ al-juyËsh al-IslÉmÊyah*. ed. ZÉ'd al-NushayrÊ. Makkah: DÉr ÑÓlam al-FawÉ'id, 1st Edition, 1431.

Ibn Qayyim al-JawzÊyyah, MuÍammad bin Abi Bakr. *IÑlam al-MuwaqqiÑÊn Ñan Rabb al-ÑÓlamÊn*. ed. MuÍammad ÑAbd

al-SalÉm. Beirut: Dar al-Kutub al- ÑIlmiyyah, 1st Edition, 1991.

Ibn Taymiyyah, AÍmad ibn ÑAbd al-×alÊm. *MinhÉj al-Sunnah al-Nabawiyyah*. ed. MuÍammad RashÉd SÉlim. al-Riyaì: JÉmiÑat MuÍammad bin SaÑËd, 1st Edition, 1986.

Muslim bin al-×ajjÉj. *al-Sahih*. ed. MuÍammad Fu'ad ÑAbd al-BÉqÊ. Beirut: Dar 'IÍÊÉ' al-TurÉth al-ÑArbÊ.

Muslim bin al-×ajjÉj. *al-TamyÊz*. ed. MuÍammad muÎÏafÉ al-AÑÐamÊ. Sudi Arabia: Maktabat al-KaËthar, 3rd Edition, 1410.